المنظمات الدولية والمتغيرات المعاصرة على الساحة الدولية

د. بشـــــير أبوالقاسم زهلــول ـ وزارة الخارجية الليبية .

مقدّمـــــــــــة :

تمّ الاتفـــاق بعد الحـــرب العالمية الأولـــى سنة 1919 م ، علي ضـــرورة خلق مؤسسات دولية وفـــق تفاهمات بين أعضاء المجتمع الدّولي وبضوابط محددة ، تقـــوم بدور محـــوري في توجيه وإدارة العلاقات الدولية سواء أكانت تصادمية أو تعاونية ؟ وازداد الوعـــي الدّولي بالحاجة الملّحة لهذه المؤسسات بفعل تســـارع المتغيرات الدولية المعقدة والعميقة ، مما أحدث تطورا مهما في العلاقات الدولية بكل أبعادها وانماطها الأمر الذي جعلها تتشكل؛ أي العلاقات الدولية وفق قيم مختلفة وروي مغايرة عن محدداتها في العقود الماضية .

أهميـــــــة الموضوع :

للمؤسسات الدولية المساهمات الجادّة العاملة على توفير الأجـــواء المناسبة لجعل العلاقات بين الدّول والمجتمعات في اطار تعاوني والدفع نحو سياسات هادفـــة لمراعـــاة المصالح المشتركة وتحقيق طموحات الشعوب في جميع الدول بغض النظـــر عن حجم وقدرات الدّولة ، ورســـم أفق جديد أمام السياسات الخارجية للدّول يتشكل منها سلوك دولي يساعد على حفظ الأمـــن والسلم الدوليين ويجنب الإنسانية مخاطر الأزمات والصراعات المتفجّـــرة هنا وهناك وبين الحين والآخـــر .

مُشـــــكلة البحث

أنشئت تلك المنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة العالمية والقارية ، العامّة والخاصة ، وكانت في مجملها معـــبّرة عن قلق الدول الأعضاء فيها من وجود التهديدات المنذرة بتفجر النزاعات بين أعضاء المجتمع الدولي ، وتم اشهار تلك المنظمات وفق أنظمتها التأسيسية وتشريعاتها ولوائحها المنظمة لعملها ، وبشخصيتها القانونية المتميزة عن الأعضاء المكونين لها ومع مرور الوقت تشكّلت منزلقات كثيرة وجديدة عبر مسارات السياسة الدّولية بفعل طبيعة واملاءات الظروف المؤثرة على العلاقات الدولية بشكل عام ، وكانت المنظمات الدولية باختلاف مسمياتها تعمل وفق تشريعاتها الخاصة وتحت ظروفها الضاغطة الداخلية والخارجية للتعامل بإيجابية مع هذه المنزلقات المختلفة ، وتذبذبت نتائج جهودها بين النجاح والفشل وبين إذابة الصراعات وبين تعميقها .

تســـــاؤلات البحث :

وبحسب طبيعة الملفات المعالجة والاختلافات بينها من حيث موضوعاتها وأطرافها ، وهـــو ما كان وراء ظهور العديد من التساؤلات حول تلك المنظمات ومقاصدها ؟ وما الأدوار التي يمكن أن تقوم بها في ظل الأوضاع الجديدة المعقّــدة والمتغيرات السياسية المعاصرة ؟ وما أهمية ذلك في معالجة بؤر التوتر والصراع على الساحة الدولية ؟ وما تمتلكه المنظمات الدّولية من قدرات وامكانيات وما هامش المساحة المتاح أمامها تجاه سلوك الفاعلين الدوليين الأكثر قوة أثناء معالجة الصراعات والأزمات الدولية ؟ وهل بإمكانها أن تقوم بتغيير أولويات تلك القوى المهيمنة على السياسة الدولية بما يخدم العدالة والقانون على المستوى الدولي ؟ أم أن دورها أصبح ينحصر في إيجاد الصيغ المناسبة لخلق تناغم سياسي دولي من خـــلال توجيه السياسات الخاصة بالأطـــراف الأضعف بما يجنبها التصادم مع الأقوى منها على المســـرح الدولي ، دون مراعاة لمبادي العدالة والقانون الذي بنيت عليه المواثيق والأعراف الدولية بما فيها تلك التشريعات المنظمة لعمل هذه المؤسسات الدولية ؟

ومن خـــــلال القراءة المعمقة للواقع الدولي في ظل نظام دولي جديد بات يرسم ملامحه ، رغـــم عدم اكتمال الصورة بين تعدد القطبية وبين التفرد بوضوح بتحديد طبيعة وأنماط السياسات الخارجية للدول ، والمسارات المختلفة التي انتهجتها العلاقات الدولية ، ومن خلال الاسترشاد بالنظرية الواقية الجديدة (1) ، سنحاول في هذا البحث الموجز الاجابة على بعض هذه التساؤلات والتعرض لبعض المعوقات التي تواجهها المساعي الدولية المختلفة لتحسين وتطوير العلاقات الثنائية بين الدول خاصة والعلاقات الدولية بشكل عام ، من خـــلال الاجراءات المتخذة المواجهة التهديدات والتحديات التي افرزتها المتغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية والتي باتت تشكل خطرا على الاستقرار العالمي

خطـــــة البحث

ولكي يتم الإجابة على التساؤلات المطروحة تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومطلبين وخاتمة ، ففي المقدمة تم الحديث عن أهمية الموضوع والإشكاليات التي فرضته والتساؤلات التي طرحتها الاشكاليات ، وفي المطلب الأول : تم التعريف بالمنظمات الدولية وأقسامها وأهدافها ، وفي المطلب الثاني : تم الحديث فيه عن المتغيرات الدولية المعاصرة . وفي الخاتمة ذكرت أهم النتائج التي توصل لها البحث ، ثم الهوامـــــش .

المطلب الأول ــ تعريف المنظمات الدولية وأقسامها وأهدافها :

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية الموقعة سنة 1975 ، المنظمة الدولية على أنها : تجمع دول أسس بموجب معاهدة ، وزود بدستور وبأجهزة مشتركة ، وله شخصية قانونية متميزة عن شخصية الدول الاعضاء " (2).

ومن خــلال هذا التعريف فأننا نــرى أن ما يذهب اليه بعضهم من مفردات للتفريق بين المنظمات والمؤسسات الدولية واستــخدام مصطلحات المنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية ، يشــوبه كثيرٌ من الخلط وعدم الدّقة ، فجميعها دولية من حيث التكــوين ، والأقرب للصواب من وجهة نظــري الخاصة تسميتها المنظمات العالمية والمنتظمات الاقليمية .

ويمكن تقسيم المنظمات الدولية إلى ثلاثة أقسام هــي :

- المنظمة الدولية العالمية (منظمة الأمم المتحدة) .
- المنظمة الدولية الاقليمية ومن امثلتها (الاتحاد الافريقي ، الاتحاد الأوربي ، مجلس التعاون الخليجي وغيرها) .
- المنظمة الدولية الخاصة وهي التي تُعنى بالتعاون في شأن محدد فقط من شؤون الحياة ومن أمثلتها (منظمة العمل الدولية ، منظمة التجارة العالمية ، منظمة الصحة العالمية ، وغيرها) .

وما يهمنا هنا هو تلك المنظمات ذات الطــابع العالمي والتي أنشئت بهدف الحفاظ على الأمــن والسلم الدوليين ، والتي تلعب دورا مُهما في معالجة وإدارة جل الأزمات والصراعات التي تشهدها الساحة الدولية ، وتحديدا منظمة الأمــم المتحدة و أجهزتها المختلفة ، ومن هنا كان لابد من معرفة أهداف هذه المنظمة ، للوقوف على مدى نجاحها من عدمه بعدما مضى على قيامها أكثر من سبعة عقود منذ إعلان تأسيسها سنة 1945م، والتأكيد على أن هــذه الأهــداف كانت بمثابة التوافــق الكلي بين جميع مكونات المجتمع الدّولي ، وشغلها الشاغل ؛ بل تعدى الأمــر ذلك حين أصبحت تمثل آمال الشعوب وتطلعاتها في تحقيق الاستقرار والأمن .

أهداف منظمة الأمم المتحدة :

1 - الحفاظ على السلم والأمــن الدوليين وضمان ذلك .

2 - إقرار مبدأ المساواة بين الدّول وتأكيد حق تقرير المصير للشّعوب دون تمييز والعمل على ترسيخه في المعاملات الدولية .

3 - تحقيق التّعاون بين أعضاء المجتمع الدّولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كافة ، واحترام حقوق الإنسان ، ومن ثم تطوير العلاقات بين الدول الأعضاء (3)

4 - المساهمة في تنمية وتطوير الشعوب بما يكفل الحياة الكريمة لها

5 - توجيه السياسات الخاصة بالدول بما يخدم هذه الغايات والأهداف .

ولقيام منظمة الأمـــم المتحدة بهذه الأهـــداف كان لابد لها من التمتع بشخصية قانونية متميزة عن شخصية الدّول الأعضاء ، وهو ما تـــم التأكيد عليه في الميثاق التأسيسي لها.

وبحصول التوافق العالمي على أهمية هذه الأهـــداف في ضمان وحماية السلم والأمن الدوليين والمساعدة على تنمية وتطوير الدّول والمجتمعات وخلق الظروف المناسبة لتوجيه العلاقات الدولية باتجاه التقارب والتعاون وتحقيق المصالح المشتركة، وفق سياسات خارجية سلمية تعاونية وفي اطار تكافلي وجماعي لأعضاء المجتمع الدولي ، وباعتماد أجهزة منظمة الأمـــم المتحدة المتعددة ، ومن أهمها مجلس الأمن، والجمعية العامة ، والسكرتيريا ، ومع تدفـــق المساهمات الدولية المباشرة والمقررة على الدول الأعضاء لميزانيتها ، أي : ميزانية منظمة الأمم المتحدة ، وإعداد خططها وبرامج عملها وفق جدول زمني.

وقد بدأت العمل لتحقيق أهدافها والقيام بمهامها المناطة بها ، ولعبت الأدوار الخاصة ووفق رؤاها المستقلة لمعالجة القضايا المختلفة ، والمطروحـــة عليها من قبل أعضاء المجتمع الدولي ، وقد حاولت منذ نشأتها العمل على تنظيم العلاقات السياسية الدولية على أسس ثابتة ودائمة وفق قواعد واضحة ومحددة ، لجعل المجتمع الدولي خاضع في سلوكه لقواعد قانونية ملزمة ومقبولة من جميع أعضائه (4)

ومن باب الانصاف العلمي والتاريخي نؤكـــد على أن منظمة الأمم المتحدة قد أولت أهمية بالغة لمسألة حفظ السلم والأمـــن الدوليين ، وقد بذلت جهود مُضنية في سبيل ذلك ولم تدخـــر جهدا في سبيل تهدية بـــؤر التوتر في العالم والإسراع لمعالجة النزاعات والصراعات التي حدثت بين الدول ، وذلك من خلال عدد من الاجراءات التي اتخذتها للمساهمة في إحداث التقارب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة وإيجاد الصيغ المقبولة لديهم كأساس لإنهاء النزاع والدخول في مراحل من المهتمين بالسياسة والباحثين فيها يتساءلون حول الجدوة من وجود منظمة الأمم المتحدة وقد عجزت عن ضمان أمن وسيادة الدول وتجنيبها ويلات الحروب وهو هدفها الذي أنشئت من أجله وبسببه . وأين مكمن الضعف فيها ؟ والخلل الذي يعتريها؟

وهو ما أوجب على أعضائها المبادرة إلى تشخيصه والاسراع باتخاذ الخطوات الضرورية لتدارك تبعاته وانعكاساته على الوضع الدولي بشكل عام .

جديدة من علاقات التعاون الثنائية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الضامنة لاستمرارها غير أن الصراعات بين الدول استمر ظهورها وتجددها وأصبحت هي الظاهرة الأكثر وضوحا في العلاقات الدولية ، مع اختلاف طبيعة وأنماط وأشكال هذه الصراعات ، وهو ما جعل كثير من اخفاقات المجتمع الدولي المتتالية من خلال عصبة الأمم في حفظ السلم والأمن الدوليين كانت من أهم الأسباب التي دفعت بالدول إلى رفض إحيائها وتجديد الثقة فيها ، حيث كان الاتحاد السوفياتي أول الرافضين لاستمرارها ودعمها ، وذلك بعد اجتياحه لفنلندا سنة 1939 م ، والخلاف الدّولي حول ذلك (5) .

وباعتماد نفس المعايير في تقييم منظمة الأمـــم المتحدة ، وفي حال أجمع أعضاء المجتمع الدولي الممثلين فيها ، على أنها غير قادرة على تحقيق أهدافها ، لكان لزاما عليهم إلغاءها والبحث عن بديل يحقق طموحاتهم في الأمن والاستقرار ، أو على أقل تقدير معالجة أسباب فشلها ، مما يمكن الشعوب من استثمار امكانياتها وقدراتها في البناء والتطور وتحقيق الرفاهية التي تنشدها ، وخلق المسارات الايجابية على مستوى العلاقات الدولية ، المتمثلة في التعاون والشراكة بدلا عن التنازع والصراع .

المطلب الثاني ــ المتغيرات المعاصـــــــــرة على الساحة الدولية :

وبإلقاء نظـــــرة على خارطة الصراعات والنزاعات في العالم نجد انها ازدادت شكل كبير وانتشرت بشكل أوسع ، وتعددت أطرافها وتعقدت مسالكها ، بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا في العقود الأخيرة ، فبالإضافة الى الصراعات القديمة التي أصبحت توصف بالتاريخية مثل : الصراع العربـــي الاسرائيلي ، والنزاع الباكستاني الهندي حول كشمير ، والانقسام القبرصي ، اندلعت العديد من الصرعات والحروب ومنها على سبيل المثال لا الحصر الصراع في افغانستان والحرب العراقية الايرانية والحرب على يوغسلافيا وتقسيمها واجتياح العراق واحتلاله بتحالف قادته الولايات المتحدة الأمريكية والصراعات التي اشتعلت في اليمن وسوريا وليبيا ، وفي دول عديد من افريقيا جنوب الصحراء ، في مالي وموريتانيا والصومال والسودان والنيجر وتشاد وأوغندا ونيجيريا وغيرها كثير (6)

وقد فســـر النزاع الدّولي من قبل المهتمين بالشأن الدّولي على انه (خلاف بين دولتين أو اكثر على مسألة قانونية أو حدث معين أو بسبب تعارض وجهات النظر

القانونية أو التعارض مصالحهم ، كما أن بروز الخلافات واندلاع الصراعات يعد أمرا طبيعيا فيما بين الدّول نظرا لتضارب المصالح والاختلاف الأيديولوجي والعقائدي بينها (7) .

والمتأمل للأحداث التاريخية ، وخاصة السياسية منها على مـرّ العصور ، يجد أن الأزمة دائما ما تتوسط مرحلتين من مراحل حياة الشعوب ، فبين مرحلة والمرحلة والتي تليها توجد أزمة قد تشعل الصراع وتمهّد لما بعدها وهو ما يفسّـر تطـوّر المجتمعات والسياسات الخاصة بها مع مراعاة أن التّـطور ليس بالضرورة أن يكون ايجابيا ، فأغلب الصّـراعات كانت سببا في توقف النمو والازدهار لأطراف الصراع ، ولا يجيز لنا التحليل أن نؤكد على أن الصراع يكون إيجابي إلا في حالة واحدة ألا وهـي الحرب التوسعية التي عادة ما تكون بين طرفين مختلفين من حيث القوة وتكون نتائجها محسومة ومعروفة مسبقا لـدى الطرف الأقوى ، و- أيضا - حتى في هـذه الحالة ، لن يكون الصراع ايجابيا على الطرفين وإنما للطرف المنتصر فقط الذي يضيف قدرات جديدة وموارد إضافية إلى إمكانياته وقدراته السابقة (8)

وبالرغم كل ذلك كانت الصراعات محل قلق جميع الدّول والشعوب ومثلت تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين ، وهو ما حـذا بأعضاء المجتمع الدولي إلى ضرورة البحث عن أدوات ووسائل تعني بتحقيق الاستقرار العالمي وفق مبادي(9)

ولوائح منظمة لعلاقاتها الثنائية والجماعية ، وكان على رأسها القانون الدولي بشقيه متفـق عليها من جميع الدول وبموجب تفاهمات واتفاقات ، ترجمت إلى قوانين العام والخاص ، وكانت ولادة منظمة الأمم المتحدة نتاج لهذا الجهد الدولي لتمثل وبالعودة إلى خارطة الصراعات والنزاعات في العالم كما أسلفنا ، فان هذه المنظمة (8) الضامن الحقيقي لتطلعات الدّول في الاستقرار والتعايش وبناء العلاقات الإيجابية بينها لم تتمكن من درء الأخطار ووأد الصراعات ولم تتمكن من حل الخلافات بين الدول طيلة سبعة عقود مضت من عمرها ، بل تعدى الأمـر ذلك بوجود منازعات دولية مضى عليها زمنا من الوقت ليس بالقصير مثل النزاع العربي الاسرائيلي وتقسيم قبرص ومشكلة كشمير ولم تثمر جهود منظمة الأمم المتحدة عن حلول لها بالإضافة الى ظهور بور توتر جديدة وكثيرة على الساحة الدولية لا يسعنا المجال للخوض فيها، ومن هذا المنطلق أكد الكثير على عجز منظمة الأمم المتحدة وعدم قدرتها على إدارة وتوجيه السياسة الدولية ؛ بل أصبحت في حكم الميتة سريريا .

ونحن نعقد بأن الأسباب الحقيقية وراء ذلك ليس مرده إلى منظمة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الاقليمية الأخرى فقط وإنما يعود إلى عدة عوامل أخرى ، في مجملها لم تكن في بناء هذه المؤسسات الدولية ولا في فنائها ، وإنما مرده إلى تغير النمط العلائقي وأساليبه لدى الدول ، ويمكن تناول بعض هذه الأسباب وحصرها في الآتي :

1- تعدد أطراف الصراعات المعاصرة وتشابكها بحيث أصبح من الصعب إيجاد التوافق بينها لتعدد رؤاها واختلاف سياساتها وتعارض مصالحها .

2- تطور العلاقات الدولية في مسارات كثيرة من بينها انتهاء الحرب الباردة واختفاء الثنائية القطبية التي كانت وراء خلق التوازنات الدولية المطلوبة التجنب الصراعات .

3- هيمنة القــوى العظمى مستفيدة في ذلك من التفرد القطبي على القرار السياسي داخل المنظمة الدولية ، ما جعل منها (أي : المنظمة) شخصية قانونية تابعة وغير مستقلة ، و أضعفها وقيّد من أدوارها من خلال التحكم في مواردها والضغط على كوادرها السياسية والإدارية ، ومن هنا أصبح مسار السياسة الدولية وتوجيهها بيد هذه القوى المهيمنة وخاضع لاستراتيجياتها وسياساتها المنفذة لها ، وبما يحقق مصالحها وأهدافها ، دون التقيد بالقوانين والاعراف الدولية .

4- ظهور تكتلات وتجمعات وتحالفات جديدة منها ما هو دائم ومنها ما هو مؤقت ، كأطراف فاعلة على الساحة الدولية ، أدّى الى تنافس كبير على توجيه القــرار داخل منظمة الأمـــم المتحدة وهو ما أفشلها في استصدار القرارات ، وخاصة ذات الطابع الالزامي والسريع ، والذي يكون ناجحا في معالجة بعض الصراعات إذا ما اتخذ في وقته المناسب ، بحيث أصبحت الحلول المنتظرة للنزاعات والصراعات الدولية دائما ما تكون صادرة عن إحدى هذه القوى المتنافسة وليست من خلال جهود المنظمة ووفقا لمبادئها .

5- لم يعد بإمكان المجتمع الدولي ردع القوى العظمى ، التي باتت قادرة على خلق مصادر جديدة للقانون الدّولي من منطلق استراتيجياتها وبما يحقق مصالحها ، وفرضها على المجتمع الدّولي ، ولعل قانون الارهاب الذي انتجته الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مآربها وتحقيق غاياتها واتخاذه مبررا لها ، خير مثال على ذلك

الخاتمـــــــــــــة :

وفي نهاية هذا الجهد المتواضع خلص البحث إلى النقاط الأساسية نذكر منها :

1- لا يختلف اثنان من المهتمين بالشأن السياسي الدولي على عجز منظمة الأمم المتحدة في تحقيق أهم اهدافها ، والذي أنشئت بسببه الا وهو الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وتجنيب الدول ويلات الحروب والصراعات التي باتت سمة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة .

2- تفكك الاتحاد السوفيتي و انتهاء عصر الثنائية القطبية , و هيمنة الولايات المتحدة الامريكية , مما مهد إلى ظهور قواعد جديدة تتحكم في مسارات السياسة الدولية , ولم يعد امام الدول الأخرى أي : خيارات في توجيه سياساتها الخارجية , بل اصبحت خاضعة لتوجيه و املاءات القوى المهيمنة

3- اعتماد الدول على استراتيجيات متعددة ومعقدة لمتابعة مصالحها وتنفيذ سياساتها الخارجية ، قد تكون في بعض اجندتها صراعية (10) ، وأصبحت هذه الاستراتيجيات تعد وفق قوة الدولة ، المتمثلة في قدراتها وامكاناتها والتي تتحدد بموجبها اهدافها وألياتها ونمط وسلوك سياساتها ، ولم يعد من الأهمية بمكان مراعاة القوانين والأعراف الدولية عند رسم وصياغة هذه السياسات ، انما ما يجب أن يؤخذ بالاعتبار هو القدرة على التنفيذ وتحقيق الأهداف والمحافظة على المصالح ، بالإضافة الى قدرة الدولة على تحييد ردود الأفعال المحتملة من قبل أعضاء المجتمع الدولي تجاه هذه السياسات والتعامل معها بقواعد الترهيب والترغيب .

4- ضعف القيادات السياسية في اغلب دول العالم ، واستكانتها ؛ بل ورضوخها لتنفيذ ما يطلب منها ، لعدم قدرتها على تحمل أعباء المواجهة مع القوى المسيطرة على العلاقات الدولية ، وهو ما قلل من ظهور ردود الأفعال تجاه سياسات الهيمنة والتوسع التي تنتهجها الدول الأكثر قوة

5- اعتماد اسلوب الحرب بالوكالة التي تستخدمه الدول العظمى في تنفيذ سياساتها الخارجية ، الأمـــر الذي جعل من أطراف الصراع الظاهرين عاجزين عن اتخاذ القرارات المتعلقة ببدء وانهاء الصراع ، وهو ما كان سببا في عرقلة جهود المنظمات الدولية الرامية إلى معالجة الأزمات على الساحة الدولية وارباكها واطال من عمرها وساهم بشكل كبير في تعقيد وتشابك العلاقات الدولية بشكل عام

6- ما يحدث في سوريا وفي أوكرانيا وشرق المتوسط وفي اليمن وغيرها من صراعات متعددة الأطراف ، لهو خير دليل على ما ذكر في النقاط السابقة ، ولعل الشعور بالتمايز والتفرد والهيمنة وبالثقة في القدرات الذاتية وضمان عدم وجود ردود أفعال مقلقة ، هو ما كان وراء اقدام الولايات المتحدة الأمريكية على غزو واحتلال

العراق سنة 2003 ، بتسويق مبررات واهية تعرف انها غير مقنعة للمجتمع الدولي ، دون مراعاة للشرعية الدولية والى حق الدول في السيادة ، بل تعدى الأمر ذلك بإعلان مبدا - امريكا اولا - الذي اعلنه الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) ، كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية مؤخرا ، وأصبحت العلاقات الدولية بشكل عام رهينة هذا المبدأ ، باعتبارها الدولة الوحيدة القادرة على فرض سياساتها ، دون اعتبار لشرعيتها وانسجامها مع القوانين والاعراف الدولية

7- هناك خلل ما في منظومة الأمم المتحدة وجب البحث فيه وتشخيصه ووضع العلاجات اللازمة له ، بالتزامن مع ظهور وعي دولي بمخاطر تفرد بعض الدول بسلطة توجيه القرار السياسي الدولي بما يخدم مصالحها دون مراعاة لمصالح باقي اعضاء المجتمع الدولي ، ولابد من اعلان القوى المنافسة عن عزمها انتاج ردود فعل قوية ازاء اي ممارسات قد تهدد سيادة الدول وتعرض السلم والأمن الدوليين لمخاطر غير محسوبة ، وهو ما يأمله المجتمع الدولي من خلال محاولة روسيا استعادة مكانها الدولي ، والنهوض الصيني بأعباء منظورة في المتغيرات السياسية الدولية ، وكذلك الجهود الأوربية التي اصبحت اكثر استقلالية من الماضي .

8- ضرورة ظهور قيادات وطنية لدى الدول ترفع شعار الذود عن السيادة والاستقلال السياسي غير المنقوص ، أي : بمعنى لابد من وجود ارادة وطنية حقيقية وقوية تدافع عن الحقوق وتحقق المصالح.

الهوامـــــــــــــش :

(1)- د اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة 2010 6 الصفحة 187

(2) . د . مشورب ابراهيم ، المنظمات الدولية والاقليمية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى 2013 ، الصفحة 9

(3) د . فخري رشيد المهنى و د . صلاح ياسين داوود ، المنظمات الدولية ، جامعة الموصل ، العراق الصفحة 28

(4) . د . حصن نافعة ، الامم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت الصفحة 103 .

5) د . علي صبح ، الصراع الدولي في نصف قرن ، دار المنهل اللبناني ، بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ، الصفحة 26 .

(6) ، ماء العينين احد الهيبة ، النزاعات الاقليمية . أثارها وأليات الحل ، رسالة لنيل درجة الماجستير جامعة الحسن الثاني ، المغرب 2015 ، الصفحة 100

(7) . د . كمال حداد ، النزاعات الدولية ، الدار الوطنية للتوزيع والنشر : بيروت 1997 ص: 17 .

(8) . د . سعيد شاكر شلبي - د . محمد حسين المؤمني ، السياسة الأمريكية في ادارة الأزمات الدولية ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، الطبعة الأولى 2017 ، الصفحة 171

(9) . عبد الرزاق الدليمي ، العلاقات العامة وادارة الأزمات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية 2015 الصفحة 153

(10) د . أيمن ابراهيم الدسوقي ، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 215 ، يناير . 2019 ، الصفحة 30 .